مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: دراسة تحليلية لمشكلة البطالة والعوامل المؤثرة فيها في سورية خلال الفترة 1980 - 2008
اسم الكاتب: د. صطوف الشيخ حسين
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4191
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 08:37 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (32) العدد (1)2010
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (32) No. (1) 2010

دراسة تحليلية لمشكلة البطالة و العوامل المؤثرة فيها في سورية خلال الفترة 1980-2008

الدكتور صطوف الشيخ حسين*

(تاريخ الإيداع 7 / 10 / 2009. قُبِل للنشر في 3/ 3 /2010)

□ ملخّص □

يسعى هذا البحث إلى تحليل ظاهرة البطالة Unemployment في سورية خلال الفترة 1980-2008 والتركيز على الخمس عشرة سنة الأخيرة التي تفاقمت فيها مشكلة البطالة في سورية. ففي هذا البحث تمت دراسة المفاهيم المختلفة للبطالة وطرق قياسها، وتحليل تطورها وعلاقتها مع النشاط الاقتصادي ودخل الفرد وتم التركز على بنية البطالة في سورية وذلك حسب الجنس وحسب التركيب العمري وكذلك حسب المستوى التعليمي وحسب المحافظة. وفي النهاية تم تقديم نموذج اقتصاد قياسي، من نوع انحدار خطي متعدد، لتحديد الأهمية النسبية للعوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في هذه الظاهرة. تبين، من خلال هذا النموذج، أن سياسة الانفتاح الاقتصادي وكذلك سياسة الإصلاح تركا أثر واضح على ظاهرة البطالة بالإضافة إلى حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. كانت العلاقة واضحة بين الانفتاح الاقتصادي والبطالة في بداية التسعينات بعد إدخال قانون الاستثمار رقم/10/ للعام 1991 ولكن سرعان ما تلاشى ذلك الأثر ولم يبقى سوى أثر تحرير التجارة مما أدى إلى وجود علاقة طردية بين الانفتاح ومعدل البطالة. أما الإصلاح الاقتصادي في سورية فإنه لم يترافق بإعادة هيكلة وتسريح للعمالة الفائضة، لذلك، لم يترك إلا أثر بسيط على البطالة، من خلال سياسة التوظيف في القطاع العام التي تراجعت بشكل واضح، لذلك أدت سياسة الإصلاح الاقتصادي إلى زيادة معدل البطالة. أما العوامل الاقتصادية والاجتماعية الأخرى مثل معدل نمو الاستثمارات الخاصة والأجور ومعدل نموها ومعدل نمو السكان تم حذفها من النموذج لعدم وجود المعنوية الإحصائية.

الكلمات المفتاحية: البطالة – نموذج انحدار خطي متعدد – النمو الاقتصادي.

* مدرس – قسم إدارة العمليات ونظم المعلومات الإدارية– المعهد العالي لإدارة الأعمال– دمشق- سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (32) العدد (1)2010
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (32) No. (1) 2010

Analytical Study for Unemployment and The Factors Affecting it in Syria During The Period 1980-2008

Dr. Sattoof Alshiek Hussien*

(Received 7 / 10 / 2009. Accepted 3 / 3 /2010)

□ ABSTRACT □

This research seeks to analyze the phenomenon of unemployment in Syria during the period 1980-2008 and focus on the last fifteen years, where the problem of unemployment in Syria was exacerbated. In this paper, the different concepts of unemployment and its measurement methods are analyzed, although the analysis of its development and its relationship with economic activity and per capita income, and we focused on the structure of unemployment in Syria, by gender and by age structure as well as by level of education and by governate. At the end, an econometric model, of multiple linear regression type, has been identified to determine the relative importance of economic and social factors affecting the problem of unemployment. Through this model, we found that the policy of economic liberalization, as well as the reform policy and the per capita income, have had a demonstrable impact on the phenomenon of unemployment. The relationship between the economic liberalization and the unemployment was evident at the early 1990s after the introduction of the Investment Law number /10/ in 1991, but that impact has quickly faded and only the impact of the trade liberalization has persisted, which led to a direct positive correlation between the liberalization and the unemployment rate. But the economic reform in Syria was not associated with the restructuring and the layoffs of workforce surplus; therefore, it has had only a little impact on the unemployment through the employment policy of the public sector which has retreated significantly. For this reason, the economic reform policy has leaded to an increase in the unemployment rate. Other factors such as the private investments growth rate, wages and its growth rate and the population growth rate has been deleted from the model as they are statistically not significant.

Key words: Unemployment – Multi-regression linear model – Economic growth

*Assistant Professor, Department of Operation Management and Management Information System, Higher Business Institute Administration , Damascus.

مقدمة:

أدى الضغط الديموغرافي المتتالي على سوق العمل وتباطؤ التوظيف في مرحلة الثمانينات والتسعينات في أغلب البلدان العربية إلى ارتفاع معدلات البطالة إلى مستويات تفوق مثيلاتها في دول العالم. ويرجع أغلب الباحثين تفاقم هذه الظاهرة إلى ضعف المهارات لهؤلاء العاطلين عن العمل وتراجع قدرة القطاع العام في هذه البلدان على امتصاص الفائض من القوى العاملة (Shaban ،1995) .

وفي سورية، يعد الخلل في سوق العمل والمتمثل في الاختلاف بين عرض العمل والطلب من أهم الأسباب التي أدت إلى تفاقم مشكلة البطالة. ويعود هذا الخلل بدوره إلى العديد من العوامل منها زيادة متطلبات الحياة، وتسارع وتيرة التطور، واضطرار قسم من العاملين للقيام بأعمال ثانوية أخرى بالإضافة إلى عملهم الأساسي، واستمرار عدد من العاملين بالعمل بعد سن التقاعد، إضافة إلى تزايد مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي. كل هذه العوامل تشكل ضغطاً إضافياً على سوق العمل إضافة إلى الضغط الذي يشكله دخول أعداد متزايدة من العمال في سن العمل إلى سوق العمل، وهذا ما يؤدي إلى اختلال التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل في كل من القطاع العام والخاص وبالتالي ارتفاع نسبة البطالة، الأمر الذي يدفع بالباحث عن العمل لتأمين فرصة عمل خارج هذين القطاعين كالقطاع غير المنظم أو الهجرة الداخلية أو الهجرة الخارجية.

ترافقت هذه العوامل بانخفاض دور الدولة في التوظيف واستقرار النمو في القطاع الخاص وتوجهه إلى طلب عمالة ذات مهارة عالية، قد يلبى هذا الطلب أحياناً باللجوء إلى الخارج عن طريق استقدام عمالة من الدول المجاورة ذات مهارة في التامين والمصارف وتقانة المعلومات، بالإضافة إلى عدم تشجيع الظروف الإقليمية في الحد من مشكلة البطالة، حيث توافد مؤخراً إلى سورية أكثر من مليون ونصف مهاجر من العراق ترافقت مع عودة العمالة السورية العاملة في لبنان إلى القطر خلال السنوات الأخيرة إضافة إلى الأزمة العالمية التي أثرت على العديد من الشركات سلباً مما أدى إلى تزايد أعداد العاطلين عن العمل.

مشكلة البحث:

تؤثر المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على ظاهرة البطالة بشكل كبير ولكن هذا التأثير يختلف من اقتصاد إلى آخر. لذلك فإن حل مشكلة البطالة رهن بتحديد العوامل المؤثرة بهذه المشكلة. حيث يمكن لمتخذ القرار العمل على التأثير على هذه العوامل حتى يستطيع التحكم بهذه الظاهرة. فالمشكلة تكمن في تحديد الأثر النسبي لمؤشرات الاقتصاد الكلي في مشكلة البطالة. وتحديد إذا كان الإصلاح الاقتصادي أو الانفتاح الاقتصادي له أي أثر على مشكلة البطالة.

بناءً على ما سبق يمكن القول بأن دراسة البطالة والتعرف على أنواعها ومفاهيمها حسب النظريات الاقتصادية وتحليل العوامل المؤثرة فيها يعتبر مشكلة تفرض نفسها بإلحاح في هذه المرحلة.

أهمية البحث وأهدافه:

تنبع أهمية البحث من أهمية كون رأس المال البشري هو أساس التنمية، بالإضافة إلى الخطر الناجم عن التزايد المستمر في أعداد العاطلين عن العمل وما يمثله من مضاعفات في النتائج الاجتماعية والسياسية التي ترافق حالة التعطل عن العمل، حيث تعد البطالة هي البيئة الخصبة والمواتية لنمو الجريمة والتطرف والعنف. كما أن انعدام الدخل الذي يعتبر مرادفاً للبطالة يؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة وزيادة عدد الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر وما يرافق ذلك من الأوضاع غير الإنسانية. كما تعتبر البطالة ظاهرة مرضية في الاقتصاد الوطني لما تفرزه من تهميش

اجتماعي وهدر اقتصادي وحيث تظهر الدولة غير قادرة على القيام بواجباتها تجاه مواطنيها. لذلك يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

1- التعرف على واقع البطالة في سورية وتحليلها خلال الفترة 1980-2008.

2- تحديد أبرز العوامل الاقتصادية الكلية الأكثر فعالية في معدل البطالة وحجمها في الاقتصاد خلال الفترة المدروسة.

3- تحديد الأوزان النسبية للمتغيرات المؤثرة في معدل البطالة وحجمها حتى يتسنى لصانع القرار الاعتماد على هذه الدراسة في رسم السياسات المتعلقة في مشكلة البطالة.

4- تقديم أداة رياضية مهمة في تحديد العوامل المؤثرة في مشكلة البطالة في سورية

فرضيات البحث:

يمكن صياغة فرضيات البحث على الشكل التالي:

1- يؤثر حجم السكان ومعدل نموهم في رفع معدل البطالة.

2- تؤثر سياسة الإصلاح الاقتصادي في خفض معدل البطالة

3- تؤثر سياسة الانفتاح الاقتصادي في خفض معدل البطالة.

4- يؤثر نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في خفض معدل البطالة .

منهجية البحث:

اعتمد البحث المنهج التحليلي الوصفي و المنهج الاستقرائي من خلال تطوير نموذج قياسي لتحديد المتغيرات المؤثرة في مشكلة البطالة، لذلك سوف ندرس البطالة معتمدين على البيانات المتوفرة في المكتب المركزي للإحصاء حتى العام 2008.

الدراسات السابقة:

لقد كانت هناك العديد من الدراسات لمشكلة البطالة، على المستوى العالمي، والتي استخدمت أدوات تحليل مختلفة، وسيتم التركيز فقط على تلك التي استخدمت النماذج الرياضية. ففي عام 1977 قدم "مارك فريدمان" لصالح الكونغرس الأمريكي دراسة حول البطالة والميزانية المخصصة لها استخدم من خلالها نموذج اقتصاد قياسي في التحليل (Freiman ،1977). وهناك دراسة قدمها "اوليفيها بلنشر" مع "قالي" في عام 2006 حول نموذج كينزي حول مشكلة البطالة وتناول فيها علاقة البطالة مع الأجر الحقيقي والتذبذب للأجر الاسمي، وكذلك درس الإنتاجية مع البطالة (Blanchard ،2006). أما "كورس" فانه قدم دراسة في عام 2006 وظف فيها نموذج اقتصاد قياسي (انحدار متعدد) لتحليل ظاهرة البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية فوجد من خلالها بأن الناتج المحلي الإجمالي والعجز في الموازنة والتضخم وساعات العمل اليومية تؤثر في معدل البطالة بشكل واضح (Kooros ،2006)

أما على الصعيد العربي هناك بعض الدراسات تندرج في هذا لإطار، يمكن ذكر الدراسة التي قدمها الباحث علي عبد الوهاب نجا، حول مشكلة البطالة في مصر وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها، كنموذج عن هذه الدراسات، حيث استخدم الباحث فيها نموذج اقتصاد قياسي(انحدار متعدد) لتحديد المتغيرات المؤثرة في معدل البطالة

وكذلك العوامل المؤثرة في حجم البطالة خلال الفترة 1974-2000 حيث وجد فيها بأن سياسة الانفتاح الاقتصادي ومعدل نمو الدخل القومي لا تؤثر على معدل البطالة، أما حجم السكان وبرامج الإصلاح الاقتصادي والهجرة للخارج والأجور الحقيقية تؤثر على حجم البطالة (نجا، 2005).

أما في سوريا فهناك العديد من الدراسات الوصفية التي قام بها المكتب المركزي للإحصاء على هامش نتائج التعداد العام للسكان، ومن هذه الدراسات دراسة قام بها مجموعة من الخبراء المحلين، في عام 2006، حول تطور واقع سوق العمل والتشغيل وآفاقه المستقبلية في الجمهورية العربية السوية، ناقشت هذه الدراسة بعض جوانب التشغيل واتجاهات البطالة وبنية المتعطلين عن العمل وتطرقت إلى تحديات التشغيل وختمت في الآفاق المستقبلية لقوة العمل (الأشقر، 2006).

بالإضافة إلى هذه الدراسة هناك دراسة، في نفس العام، حول البطالة في سورية قام المكتب وركزت على بيانات التعداد العام للسكان 2004. استخدمت هذه الدراسة نموذج اقتصاد قياس (ارتباط متعدد) وسوف نعتمد في دراستنا هذه على النموذج الذي تم تطويره في تلك الدراسة مستفيدين من الملاحظات والثغرات التي كانت في هذه الدراسة(الشيخ حسين، 2006).

وفي عام 2007 قدم المعهد الدولي للدراسات التطبيقية لصالح المكتب المركزي للإحصاء دراسة حول مسح البطالة في عام 2003 في الجمهورية العربية السورية فبحثت هذه الدراسة المساهمة في قوة العمل وفي العمالة وظروف العمل و البطالة ونقص التشغيل في سوق العمل وتطرقت إلى الإصلاحات الاقتصادية، فأجابت الدراسة على بعض التساؤلات منها كيف يصبح المشتغل أكثر إنتاجية و كيف يمكن للمتعطلين عن العمل ومن يعانون من نقص التشغيل أن يصبحوا مشتغلين.

وعلى اعتبار البطالة تتأثر بشكل كبير بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تختلف من بلد إلى أخر وكذلك الحال من سنة لأخرى فان دراسة نموذج اقتصاد قياسي بمعطيات جديدة في سورية يبدو مبرراً ويمكن أن يعزز أهمية دراستنا هذه والتي تدرس الأهمية النسبية للعوامل لاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على مشكلة البطالة في سورية.

لذلك سوف يتم دراسة المفاهيم والنظريات المختلفة للبطالة ومن ثم تحليل هذه ا لظاهرة من عدة جوانب وفي نهاية المطاف سوف يتم استخدام نموذج رياضي لدراسة الأهمية النسبية للعوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر في مشكلة البطالة.

مفاهيم ونظريات البطالة

يكثر الجدل حول البطالة إلى درجة يعزى قسم كبير من هذه الاختلافات إلى تباين الفهم لمصطلح البطالة، لذلك لابد بداية من أن نعرض المفاهيم المستخدمة في تعريف البطالة ونوضحها، لأنها تساعدنا في فهم أصولها، وتتبع نتائجها، واقتراح الحلول الناجعة لحل هذه المشكلة.

1-المفهوم العلمي للبطالة: تعرف البطالة وفقاً لهذا المفهوم بأنها " الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل فيه استخداما كاملاً أو أمثلاً ومن ثم يكون الناتج القومي في هذا المجتمع أقل من الناتج المحتمل مما يؤدي إلى تدني مستوى الرفاهية لأفراد المجتمع عما كان يمكن الوصول إليه"((عبد القادر، 1990).[ص 205-206]). ومن هذا التعريف يمكن التمييز بين بعدين: الأول يتجلى في عدم الاستخدام الكامل للقوة العاملة المتاحة أي في حالة البطالة السافرة والبطالة الجزئية، أما البعد الثاني فيتمثل في حالة كون إنتاجية الفرد منخفضة عن الإنتاجية المتوسطة المتعارف عليها، أي هناك استخدام غير امثل للقوة العاملة.

2- المفهوم الرسمي للبطالة: تتمثل البطالة في الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المطلوب في المجتمع خلال فترة زمنية معينة، عند مستويات الأجور السائدة، ومن ثم فإن حجم البطالة يتمثل في حجم الفجوة بين كل من الكمية المعروضة والكمية المطلوبة عند مستوى معين من الأجور(1988، Ehrenberg). أما منظمة العمل الدولية (1995، ILO) فتشترط ثلاث معايير معاً حتى يعد الفرد عاطلاً عن العمل وهما:

1- أن يكون الفرد بدون عمل.

2- أن يكون الفرد مستعداً للعمل إذا أتيحت له الفرصة عند مستوى الأجور السائدة

3- أن يكون الفرد باحثاً عنه[1].

وبالتالي يمكن تلخيص تعريفها على الشكل التالي : إن البطالة تتمثل في وجود أشخاص في مجتمع قادرين على العمل ومؤهلين له – بالنوع والمستوى المطلوبين – وراغبين فيه، وباحثين عنه، وموافقين بالولوج فيه في ظل الأجور السائدة ولا يجدونه خلال فترة زمنية معينة.

3- النظريات الاقتصادية المستخدمة في تفسير البطالة: ينظر الفكر الاقتصادي بمختلف مدارسه إلى سوق العمل والبطالة من وجهات نظر متعددة و تتضمن نظريات متباينة لسوق العمل والبطالة. تقوم النظريات الكلاسيكية على عدد من الافتراضات الأساسية، أهمها سيادة ظروف المنافسة الكاملة في كافة الأسواق ومرونة الأجور والأسعار. ويؤمن الفكر الكلاسيكي بسيادة ظروف التوظف الكامل لعناصر الإنتاج كافة، بما فيها عناصر العمل. أما المدرسة النيوكلاسيكية تعترف فقط بالبطالة الاختيارية والاحتكاكية. وهذه المدرسة لا تعترف بوجود بطالة إجبارية، وإن وجدت البطالة فإنها إما أن تكون بطالة اختيارية ؛ نظرا لرفض العاطلين العمل بالأجر السائد في السوق، أو بطالة احتكاكية ؛ تلك التي تتواجد نتيجة لانتقال العمال من وظيفة إلى أخرى (نجا، 2005). ولكن ترتب على أزمة الكساد العالمي الكبير في الثلاثينيات انتشار البطالة على نطاق كبير، وأضحى من غير المعقول أن يكون معدل البطالة – المرتفع جداً خلال تلك الفترة- اختيارياً لذلك فقد أرجع كينز ذلك إلى أن سوق العمل قد تتعرض – أساساً – لبعض التشوهات بسبب وجود النقابات العمالية، التي حالت دون حرية انخفاض الأجور إلى مستوياتها التنافسية. لذلك نجد أن النظرية الكينزية تقر بوجود نوعين من البطالة هما البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية – التي ترجع في رأيها إلى قصور الطلب الكلي على السلع والخدمات.

4- حساب معدل البطالة: يعتبر معدل البطالة مؤشراً اقتصادياً ذو دلالة وأهمية خاصة لأنه يدل على مدى تفشي البطالة بين الأشخاص الراغبين في العمل والقادرين عليه والباحثين عنه. وعلى اعتبار أن البطالة هي جزء من قوة العمل التي لا تعمل وبحالة بحث عن عمل بما فيهم من ترك وظيفته أو فقدها فانه يمكن تعريف معدل البطالة كالتالي: "النسبة بين عدد العاطلين عن العمل ومجموع أفراد القوى العاملة في البلد" (McConnell،2003)

رغم بساطة هذا المعدل إلا أن حسابه يواجه صعوبات عديدة وخاصة المفاهيم التي تعرف العاطل وما يشير إليه هذا المصطلح من مجموعة مركبة من اختيارات الأفراد والظروف الخاصة بكل اقتصاد من حيث الأطر والمؤسسات التنظيمية والقانونية وحالة عرض العمل والطلب عليه في سوق العمل، كما أن هناك صعوبات إحصائية

---

[1] *للمزيد يمكن الاطلاع على:*

1- *تقرير المكتب المركزي للإحصاء "مسح البطالة لعام 2003 في سورية" 2007،170.*

2- OVENSEN, G. and SLETTEN, P. (2007) *The Syrian Labour Market Findings from the 2003 Unemployment Survey*, FAFO-report 2007، 170.

3- عبد القادر، عبد القادر محمد "نحو مفهوم علمي للبطالة مع التطبيق على مصر"، 1990،190-210.

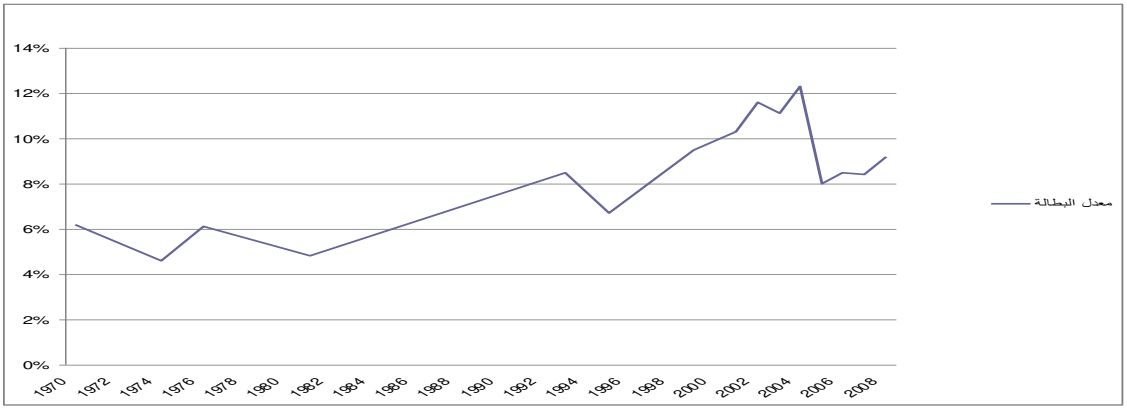
من حيث الحصر الدقيق لكل من العاطلين عن العمل وقوة العمل[(عبد القادر، 1990)، وللمزيد يمكن الرجوع إلى(Ehrenberg ،1988).و(اهرنبرج، 1994)].

النتائج والمناقشة:

سيتم تحليل ظاهرة البطالة من خلال تتبع التطور التاريخي لها، ودراسة علاقة هذه الظاهرة مع بعض المتغيرات الأخرى مثل الدخل القومي ونصيب الفرد من هذا الدخل كما سيتم دراسة خصائص مشكلة البطالة في سورية وفقاً للجنس والعمر والمستوى التعليمي للمتعطلين، كما سيتم تحليل البطالة حسب المحافظات. وأخيراً نسعى لتطوير نموذج قياسي لتحديد المتغيرات المؤثرة في ظاهرة البطالة.

1- تطور معدل البطالة في سورية خلال الفترة 1980-2008:

لقد برزت مشكلة البطالة منذ الثمانينات، حيث ارتفعت معدلات الولادات ومعدلات النمو السكاني. وقد تضاعف عدد السكان خلال الفترة ما بين 1980 و2000 حيث كان 8.704 مليون ووصل في 2000 إلى 16.320 مليون. وتعتبر هذه الظاهرة مشكلة ما لم تتم معالجتها بخطط تنموية اقتصادية تناسب هذه القنبلة السكانية أو العمل على الحد منها إذا لم تكن معدلات النمو الاقتصادي قادرة على استيعاب الأعداد المتزايدة من الأفراد العاملين الوافدين إلى سوق العمل بشكل سنوي وبمعدلات متزايدة.



الشكل (1): تطور معدل البطالة خلال الفترة 1970-2008

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء لعدة سنوات

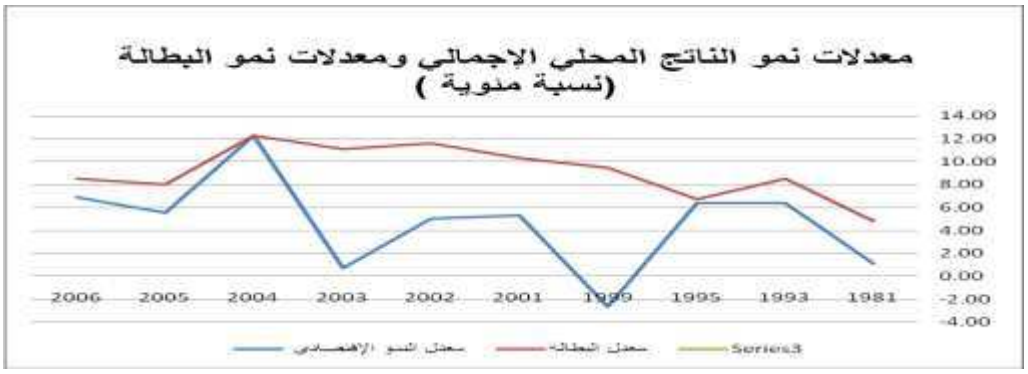
لقد كانت معدلات البطالة ضمن مستويات مقبولة نسبيا في فترة السبعينات وبشكل خاص خلال 1974 والسبب في ذلك يعود لتطبيق الخطة الخمسية الثالثة (1971-1975) والتي تم من خلال هذه الفترة تشغيل أعداد كبيرة من العاملين. ولكن هذا الاستقرار سرعان مازال نتيجة زيادة عدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل عن المطلوب منه. وبالمقابل لذلك، ونتيجة عدم قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل نتج الخلل في التوازن بين الطلب والعرض وهو بدوره أدى لارتفاع معدل البطالة. وبالتالي نجد بأن البطالة تضاعفت خلال عشر سنوات من 6.7 % في عام 1994 إلى حوالي 13% في عام 2004.

2- النمو الاقتصادي و البطالة في سورية:

إن صدور القانون رقم 10 لعام 1991 في بداية التسعينات ترافق بظهور عدد من المشاريع الاستثمارية التي ساهمت في ارتفاع معدل النمو الاقتصادي و هو ما أدى لتشغيل أعداد جيدة من العمال. في الفترة 1990-1995

بلغت الزيادة في عدد السكان من هم في سن العمل، في المتوسط، 286 ألف وكان معدل المشاركة 58% لذلك كان هناك حوالي 166 ألف طالب عمل. في الوقت نفسه كان الاقتصاد السوري قادراً على توفير حوالي 200 ألف فرصة عمل وبالتالي كان هناك طلب إضافي يقدر بأكثر من 30 ألف فرصة عمل، هذا أدى إلى امتصاص جزء من البطالة المتراكمة. ولكن هذا النمو الاقتصادي سرعان ما انخفض حتى وصل إلى حوالي (3-)% في عام 1999. هذا الوضع أدى إلى تفاقم هذه المشكلة حيث بلغت الزيادة في أعداد السكان في سن العمل، خلال الفترة 1999-2003، في المتوسط حوالي 375 ألف وبمعدل المشاركة 57% أي 214 ألف طالب للعمل سنوياً، وفر الاقتصاد السوري منها فقط 162 ألف فرصة عمل. وبالتالي فان عدد العاطلين ازداد بمعدل 52 ألف عاطل سنوياً، خلال هذه الفترة. هذا الوضع الذي أدى وصول البطالة إلى أكثر من 12% كما أكده تعداد عام 2004.

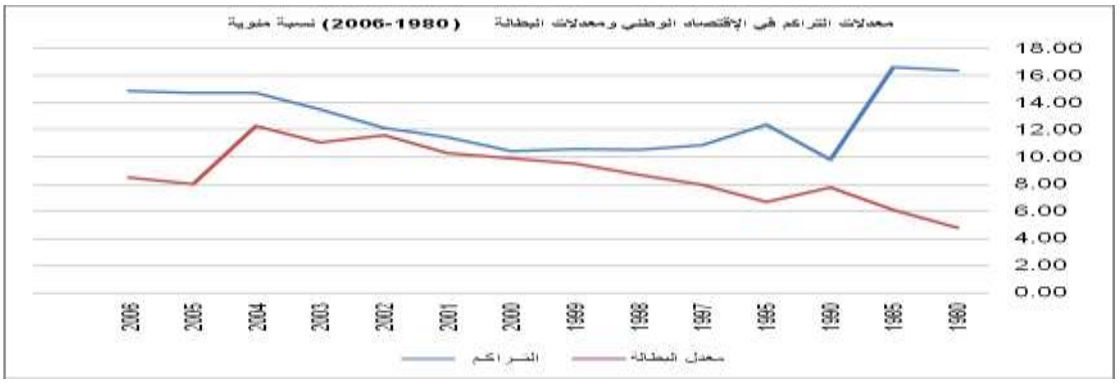
كما هو واضح من المخطط البياني (2) فإن معدل البطالة كان في تصاعد مستمر منذ عام 1981 لكن انحدر فجأة وبحدة عام 2005. لم يكن هنالك تبرير اقتصادي لهذا التراجع الكبير في معدلات البطالة، وبغض النظر عن هذا التراجع فإن منحنى البطالة يشير إلى عجز بنيوي في القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني الذي لاتتوافق معدلات نموه مع معدلات نمو قوة العمل.



الشكل (2): تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة خلال الفترة 1981-2006

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء لعدة سنوات

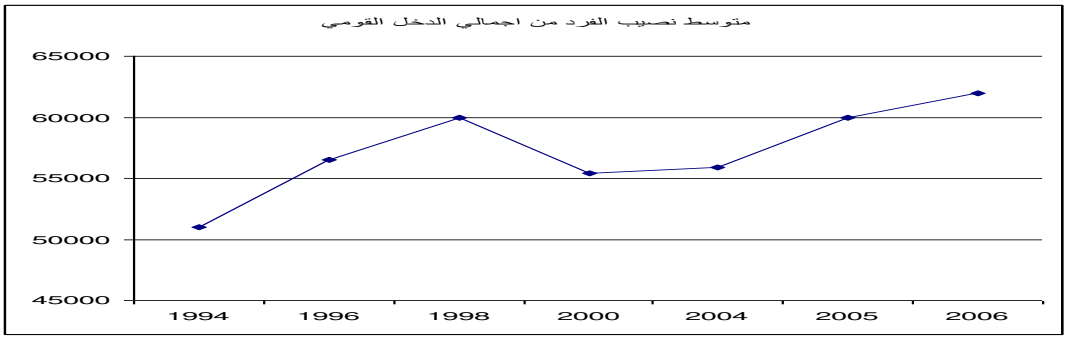
لقد نمت البطالة وبانتظام خلال سنوات الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي مع تراجع معدلات النمو الاقتصادي، وبرز بشكل كبير عدم الانسجام بين معدلات نمو قوة العمل ومعدلات النمو في فرص العمل الجديدة والتوسع في الاقتصاد الوطني، ويتضح ذلك أكثر من خلال التناسب العكسي بين التراكم الرأسمالي ومعدلات البطالة كما يتضح من الشكل التالي:



الشكل (3): تطور معدل التراكم الرأسمالي في الاقتصاد الوطني ومعدلات البطالة خلال الفترة 1981-2006

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء لعدة سنوات

من خلال هذا الشكل نلاحظ بان البطالة ارتبطت بشكل عكسي مع معدلات التراكم في الاقتصاد الوطني، مما يعني أن البطالة بنيوية في أسبابها وليست ظرفية وطارئة، وعوامل تولدها كامنة في البنية الديموغرافية الشابة للسكان، والنمو البطيء للناتج المحلي غير المتناسب مع زيادة العرض من قوة العمل. ويرجع بعض الاقتصاديين مشكلة البطالة إلى ضعف الخطط الخمسية التي تمثل البرامج التنموية في سورية وعدم قدرتها على زيادة الأداء الاقتصادي ونموه، وبالتالي قلة فرص العمل الجديدة، ويذهبون إلى حد القول بأن المشكلة سوف تتفاقم في الخطة الخمسية العاشرة بتراجع دور الدولة متمثلة بالقطاع العام في تأمين فرص عمل جديدة. تشير المعطيات، المتوفرة في المكتب المركزي للإحصاء، إلى عكس هذا الرأي حيث انخفضت البطالة إلى حوالي 8% في الربع الأخير من عام 2006. كما ترافق هذا التراجع بارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كما هو موضح في الشكل رقم (4).



الشكل رقم(4): تطور متوسط نصيب الفرد من إجمالي الدخل خلال الفترة 1994-2006

المصدر: هيئة تخطيط الدولة

3- تركيبات البطالة في سورية:

إن لارتفاع نسب البطالة نتائج اقتصادية واجتماعية تتعكس أثارها السلبية على الفرد والمجتمع، و بالتالي على مجمل التنمية البشرية (هيئة تخطيط الدولة، 2005).. لذلك يجب دراسة تركيبة البطالة حسب الخصائص الفردية للأشخاص مثل البطالة حسب الجنس ، حسب العمر، حسب المستوى التعليمي على الشكل التالي:

1- البطالة حسب الجنس:

بالرغم من إن النساء يشكلن نصف المجتمع فإنهن لا يشكلن سوى 16%من القوى العاملة السورية في حين يشكل الذكور 84%من القوى العاملة و يعود ذلك إلى أن المجتمع لا يزال ينظر بتحفظ لعمل المرأة وأن الدور الاجتماعي المرسوم للمرأة يتمثل في تدبير المنزل و تربية الأولاد.

الجدول رقم (1): مقارنة معدل البطالة لعدة سنوات

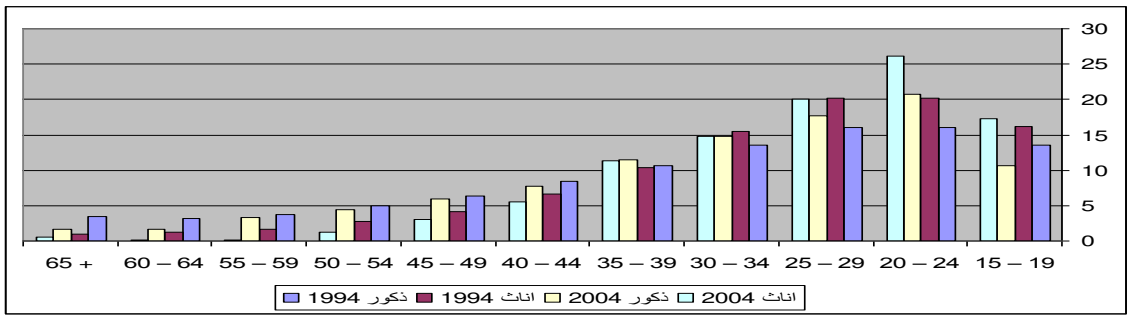
	1994			2004			2007		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
معدل البطالة	6.4	11.0	7.0	10.7	25.1	12.3	5.2	25.7	8.4

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء تعدادي 1994 و2004 ومسح القوة العاملة 2007

ويبين الجدول رقم (1) ارتفاع معدل البطالة خلال الفترة بين1994 و 2004 بنسبة 4.3% بالنسبة للذكور و14.1% بالنسبة للإناث أي ما تزال نسبة الإناث العاطلات عن العمل أعلى بثلاثة أضعاف من مثيلتها عند الذكور. إذا كانت الإناث تشكل حوالي 16%من القوى العاملة فإن البطالة كانت في صفوفها حوالي 11%، في عام 1994، ارتفعت إلى 25% في عام 2004. وبقيت حول هذا المستوى حتى عام 2007، بالمقابل نجد أن نسبة البطالة لدى الذكور لم تتجاوز 11% في عام 2004 ثم انخفضت إلى حوالي 5.2 % في عام 2007.

2- البطالة حسب التركيب العمري:

أدى ارتفاع معدلات النمو السكاني الكبيرة في الثمانينات من القرن الماضي إلى ارتفاع أعداد الداخلين الجدد إلى سوق العمل سنوياً حيث تشير الإحصاءات المتوفرة حول العمالة والبطالة في المكتب المركزي للإحصاء بأن هناك حوالي 200 –240 ألف داخل جديد إلى سوق العمل السوري سنوياً. سيدخل جزء كبير من هؤلاء الشباب إلى سوق العمل ويبقى فترة دون عمل إلى أن يجد العمل الملائم له. كما تسود بين فئات الشباب البطالة الاحتكاكية ونجد أن معظمهم يبقى عاطلاً عن العمل بانتظار فرصة عمل في القطاع العام.



الشكل البياني (5): توزع البطالة حسب الفئات العمرية

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء لعدة سنوات

ويتبين من الشكل رقم (5) أن نسب البطالة أعلى ما تكون في العشرينيات حيث تشكل نسبة المتعطلين عن العمل ممن هم تحت 30 عاما حوالي 47.1% من إجمالي المتعطلين في عام 1994 وقد ارتفعت هذه النسبة لتصل

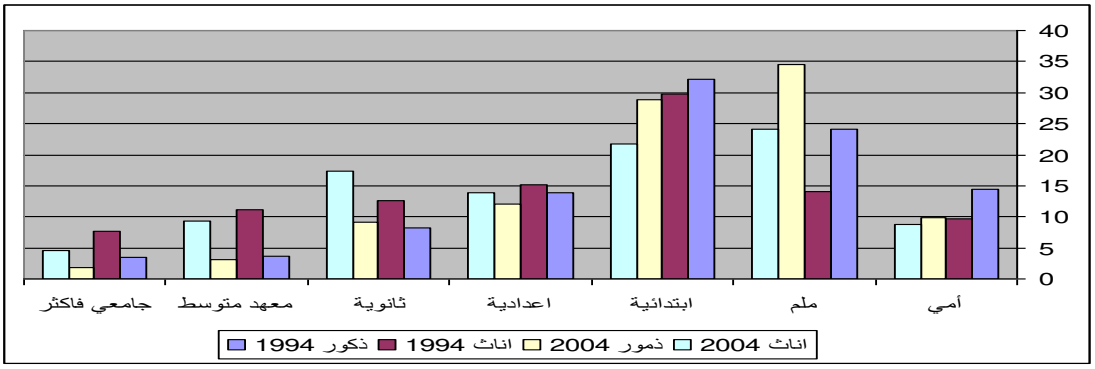
إلى 51.2% في 2004 وتجاوزت 52% في مسح الطلب على القوة العاملة في عام 2005 والتي تعد نسبة عالية جداً. ويعود السبب في ذلك إلى عدم تكيف هؤلاء الباحثين عن العمل مع متطلبات سوق العمل إضافة لقلة الخبرات والمهارات لديهم. ونلاحظ الانخفاض التدريجي للنسب مع ارتفاع الشريحة العمرية ويمكن تبرير ذلك إلى ارتفاع درجة الخبرة والمهارة لدى العاملين وإلى وضوح الرؤية لديهم حول متطلبات سوق العمل. كما يمكن النظر إلى هذه الظاهرة بأنها مشكلة تتمثل بعدم قدرة الاقتصاد على استيعاب الوافدين الجدد إلى سوق العمل، بأنها تحرم المجتمع من إبداع العقول الشابة وقدرتهم على العطاء(Turnahm ،1993).

3- البطالة حسب التركيب التعليمي:

سادت إلى فترة طويلة فكرة مفادها بأن العوامل الاقتصادية، المتمثلة في حجم الموارد الطبيعية ونوعيتها ورأس المال والقوة العاملة، هي المحدد الوحيد في عملية التنمية ولكن تغيرت هذه النظرية باتجاه أن العوامل غير الاقتصادية (المتمثلة في التعليم والتدريب...) ذات أهمية متساوية إن لم تكن أكثر. فالتقدم التقني والعلمي يمثلان حجر الأساس في عملية التنمية والتقدم الاقتصادي (عبد المقصود، 2003).

يعد التركيب التعليمي للمتعطلين وتفاوته بين الذكور والإناث وتطوره عبر الزمن انعكاساً لمدى انسجام السياسة التعليمية وتوافقها مع احتياجات التنمية ومدى التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل، كما أنه يعكس توجهات استراتيجيات التعليم والاستخدامات المستقبلية.كما أن انخفاض الحالة التعليمية يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية وبالمقابل فإن التعليم المستمر يحسن الإنتاجية (وديع، 2004).

إن الاهتمام بالتركيب التعليمي للعمالة و البطالة يأتي لدراسة مدى تناسب مخرجات التعليم مع مدخلات سوق العمل.



الشكل البياني(6): توزع نسب المتعطلين حسب الحالة التعليمية للأعوام 1994 و 2004

المصدر:المكتب المركزي للإحصاء تعداد 1994-2004

يبين الشكل البياني رقم (6) بأن النسبة الأكبر من المتعطلين هي من حملة الشهادة الابتدائية وما دون حيث بلغت نسبتهم حوالي 65% من إجمالي المتعطلين في 1994 وبالمقابل ارتفعت إلى 70% في 2004 والسبب يعود إلى ارتفاع نسبة هذه الفئة من قوة العمل وانخفاض الطلب عليها نتيجة قلة المهارات والخبرات المكتسبة لديها. وتتباين هذه النسب بين الذكور والإناث فقد بلغت نسبة الذكور المتعطلين اللذين يحملون شهادة ابتدائية وما دون حوالي 70.3% عام 1994 ارتفعت إلى 73.1% في 2004 بينما كانت عند الإناث 53.4% في عام 1994 ارتفعت بشكل طفيف إلى

54.3% عام 2004، ويمكن تفسير النسب المنخفضة لهذه الفئة من الإناث بعدم دخولها في سوق العمل أو خروجها منه بسبب الزواج أو متابعة التعليم. و بالنسبة لباقي حملة الشهادات نرى أن هناك تحسناً ملحوظاً فقد انخفضت نسبة المتعطلين من حاملي الشهادات الإعدادية وما فوق بشكل جيد في 2004 مقارنة مع 1994 وهو يعود إلى ازدياد في الطلب على العاملين في هذه الفئات وخاصة حملة الشهادات الجامعية والمعاهد المتوسطة لتوفر الخبرات والمهارات المطلوبة لسوق العمل. بناءً عليه يمكن القول بان انخفاض البطالة ترافق مع تطور الحالة التعليمية ولكن لمصلحة الذكور حيث أن تطور الحالة التعليمية لدى الإناث لا يخفض نسبة البطالة كما هو ملاحظ مقارنة مع الذكور.

على الرغم من أن البطالة تبلغ مداها الأوسع في فئة ذوي التعليم الأدنى من التعليم الأساسي (المرحلة الابتدائية)، لتنخفض وبحدة عند المستويات التعليمية الأعلى، لكن الفئات التعليمية الأعلى تبقى تشكل نسبة صغيرة من قوة العمل كما تبين المقارنة التالية:

الجدول رقم (2): توزع قوة العمل والبطالة حسب الفئات التعليمية 1994 و2006

الفئات التعليمية	نسبة الفئات التعليمية عام 1994		نسبة الفئات التعليمية عام 2006	
	قوة العمل	البطالة	قوة العمل	البطالة
أمي	27.4	13.4	14.9	4.2
ملم	21.6	22.1	11.7	7.8
إبتدائي	21.4	31.5	34.9	40.0
إعدادي	13.9	14.1	17.9	15.6
ثانوي	10.0	9.1	11.6	17.7
معهد متوسط	2.2	5.2	4.8	9.5
جامعي فأكثر	3.3	4.3	4.1	5.1
غير مبين	0.2	0.2	0.2	0.1
المجموع	100.0	100.0	100.0	100.0

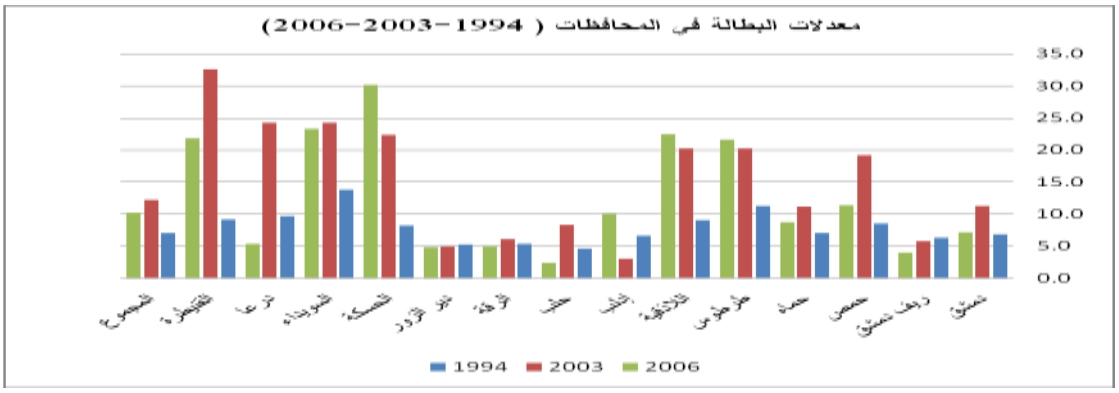
المصدر: تعداد 1994– مسح القوة العاملة 2006

يتضح من معطيات العامين 1994 و2006 بأن نسبة المتعطلين الذين يحملون مستوى شهادة ثانوية فأكثر من مجمل المتعطلين هي أكبر من نسبة حملة الشهادة الثانوية فأكثر إلى مجمل القوة العاملة.

4- البطالة حسب المحافظات:

لقد شكل العاطلون عن العمل في الريف نسبة 48.9% من إجمالي العاطلين عن العمل في البلاد، وقد أصبحت نسبتهم 51.2% عام 2003 وقد حافظت بطالة الريف على هذا المستوى 51.3% عام 2006 رغم أن حصة قوة العمل في الريف لم تتجاوز 50% من إجمالي قوة العمل. بالإضافة إلى زيادة معدلات البطالة في الريف فإن البطالة قد كانت أوسع في عدد من المحافظات ، وتبين المقارنة استمرارية المعدلات المرتفعة للبطالة في بعض المحافظات وانحسارها في البعض الآخر، وقد كانت اللاذقية وطرطوس والحسكة والسويداء والقنيطرة هي الأكثر تضررا من البطالة[2].

[2] **- مصدر: تعداد السكان لعام 1994، و مسح سوق العمل لعام 2003– المكتب المركزي للإحصاء دمشق**



الشكل (7): معدلات البطالة حسب التوزع الجغرافي لعدة سنوات

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء لعدة سنوات

يتضح من الشكل (7) أن بعض المحافظات وخاصة الحسكة تعاني من بطالة واسعة تبلغ نحو 30% من قوة العمل، وهو أعلى رقم للبطالة بين المحافظات، كما يتضح أن المحافظات ذات المعدلات المرتفعة للبطالة عام 2006 هي ذاتها المحافظات التي عانت من بطالة واسعة في عامي 1994 و2003. تبدو البطالة غير متجانسة في أسبابها بين المحافظات فالحسكة، مثلاً، محافظة زراعية بامتياز، وهي تعاني منذ عدة سنوات من جفاف متكرر، وضعف معدل النشاط الاقتصادي نتيجة ارتباط معظم النشاط بالإنتاج الزراعي، وبالتالي تأثر مجموع الأنشطة بالمواسم الزراعية، أي أن البطالة في المحافظة تشمل جميع قطاعات النشاط، وهي إضافة إلى ذلك لا تمتلك قطاعاً صناعياً هاماً يولد فرص عمل مناسبة. أما في محافظات طرطوس واللاذقية والسويداء نجد أسباباً أخرى تتمثل في زيادة عرض قوة العمل الأنثوية مقارنة مع المحافظات الأخرى، بالإضافة إلى مستوى التعليم الأعلى مقارنة مع بقية المحافظات وضعف أهمية النشاط الزراعي ومحدودية النشاط الصناعي فيها(هيئة تخطيط الدولة، 2003) ، أما بالنسبة للقنيطرة فإن استمرارية الاحتلال الإسرائيلي لهضبة الجولان وتهديده لسكان المحافظة، قد شكل عاملا مثبطاً للاستثمار والنشاط الاقتصادي في المحافظة بشكل عام.

هذا ما تؤكده دراسة الفقر في سورية حيث تختلف الأوضاع الاقتصادية للأسر بشكل كبير بين المناطق والمحافظات، والإقامة بين الريف والحضر ضمن كل محافظة. وتظهر هذه الدراسة أن الإنفاق في كل أسرة يتراوح بين 2.470 ليرة سورية في المناطق الريفية في المنطقة الشمالية الشرقية و4.650 ليرة سورية في مدن المنطقة الجنوبية (Ellaithy ،2005) .

4 – نموذج قياسي لتحديد المتغيرات المؤثرة في ظاهرة البطالة في سورية خلال الفترة 1980 – 2008 :

سوف نقوم ببناء نموذج اقتصاد قياسي نسعى من خلاله إلى:

أولاً: تحديد أبرز المتغيرات الاقتصادية الكلية الأكثر فاعلية في معدل البطالة وحجمها في سورية خلال الفترة المدروسة.

ثانياً: تحديد الأوزان النسبية للمتغيرات المؤثرة في معدل البطالة وحجمها حيث يتأتى لصانع القرار الاقتصادي وضع السياسات الاقتصادية.

ثالثاً: دراسة أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي والانفتاح الاقتصادي في معدل البطالة.

1 – المتغيرات المؤثرة في ظاهرة البطالة:

هناك العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية تؤثر في ظاهرة البطالة. ولكن تأثير هذه العوامل يختلف من اقتصاد إلى أخر. لذلك سوف نناقش، من الناحية النظرية، المتغيرات التي نعتقد بأنها توثر على مشكلة البطالة في سورية وهي : حجم الناتج المحلي الحقيقي ومعدل نموه، وحجم الأجور الحقيقية ومعدل نموه، وحجم الاستثمار الحقيقي ومعدل نموه، حجم السكان ومعدل نموه، التحولات الاقتصادية المتمثلة في سياسة الانفتاح الاقتصادي وبرنامج الإصلاح الاقتصادي، وبعد تطبيق النموذج المقترح نحدد المتغيرات التي لها تأثير فعلي في معدل البطالة وما هو مقدار هذا التأثير. و على الرغم من وجود العديد من المتغيرات الأخرى، إلا أن آثارها تتحقق غالباً من خلال المتغيرات السابقة وبصورة غير مباشرة.

1-1 الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نموه:

طبقا للنظرية الاقتصادية فإنه كلما زاد الاستثمار في المجتمع وارتفع معدل نموه يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي ارتفاع الطلب على العمل وإيجاد فرص عمل جديدة، وبالتالي الحد من البطالة ومعدل نموها. كما يمكن القول: بأن العلاقة المتوقعة بين حجم البطالة ومعدل نموها من جهة وحجم الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نموه،من جهة أخرى، هي علاقة عكسية.

1-2 حجم الأجور الحقيقية ومعدل نموها:

تعتبر الأجور مكوناً أساسياً من مكونات التكاليف الكلية في عمليات الإنتاج لدى أغلب المشروعات، و بالتالي فإن تغيرها يؤثر في الأرباح، والذي بدوره يؤثر بمستويات الإنتاج والتشغيل فكلما ازدادت مدفوعات الأجور وكان معدل نموها يفوق معدلات نمو الإنتاجية فان ذلك سيؤدي إلى زيادة التكاليف الكلية، وهو ما يؤثر على مستوى الأرباح مما يحد بدوره من عمليات التوسع في الإنتاج أو القيام بمشاريع جديدة وهو ما يؤثر سلباً على مستوى البطالة والتشغيل حيث يؤدي ذلك إلى ارتفاع معدلات البطالة.أي أن العلاقة المتوقعة بين معدل البطالة ومعدل نموها من جهة وبين حجم الأجور ومعدلها من جهة قد تكون علاقة طردية.

1-3 حجم السكان ومعدل نموه:

إن زيادة معدل النمو السكاني وبالتالي ازدياد عدد السكان الناشطين اقتصادياً يؤدي إلى ازدياد عرض العمل وهو ما يؤدي إلى زيادة حجم البطالة ومعدلها، لأن قوى الطلب لا تستطيع مجاراة العرض المتزايد من قوة العمل، وهو ما تعانى منه أغلب الدول النامية ومنها سورية. و بشكل خاص في ظل تراجع معدلات النمو الاقتصادي. أي أن العلاقة المتوقعة بين حجم معدل البطالة من جهة وحجم السكان من جهة أخرى قد تكون علاقة طردية (McConnell،2003). وعلى اعتبار بأن أثر متحول النمو السكاني لن يكون بشكل مباشر على معدل البطالة وإنما من خلال متحول قوة العمل وهذا يحتاج إلى فترة إبطاء حتى يترك أثراً، لذلك سوف ندرس حصة الناتج المحلي الإجمالي في النموذج.

1-4 سياسة الانفتاح الاقتصادي:

تم إتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي في بداية التسعينات حيث يعتبر ظهور قانون الاستثمار رقم /10/ هو باكورة هذا الانفتاح وقد جرى عليه العديد من التغييرات والتعديلات منذ ذلك الوقت، وقد أسهم ذلك في القيام ببعض الاستثمارات وبدء نهوض القطاع الخاص وزيادة معدل مشاركته في الاقتصاد وتراجع دور القطاع العام كقطاع رائد في الاقتصاد. و بالرغم من أن نتائج القانون لم تكن على قدر التوقعات إلا أن هذا القانون استطاع أن يلعب دوراً مهماً في العملية الاقتصادية بالرغم من الانتقادات التي وجهت له أو لطريقة تطبيقه. كما ترافقت سياسة الانفتاح بعملية تحرير التجارة التي تنعكس سلباً على خلق فرص عمل نتيجة ضعف التنافسية. و بشكل عام يمكن التوقع بأن تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي قد تساهم إلى الحد من مشكلة البطالة.

1-5 سياسة الإصلاح الاقتصادي:

يمكن القول عملياً أن سياسة الإصلاح الاقتصادي في سورية بدأت في العام 2000 – 2001 ويعتقد الكثير من الباحثين وفي مختلف الأدبيات الاقتصادية أن تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي قد يسهم في ارتفاع معدلات البطالة في السنوات الأولى نتيجة الإصلاحات التي سوف يجريها حول هيكلة الاقتصاد وإزالة الأنشطة الهامشية والتشوهات في سوق العمل وكذلك إتباع أسلوب الخصخصة [(World Bank،1996) و (Davis،2003)] . ولكن في سورية قد يبدو الموضوع مختلفاً بعض الشيء لأن سياسة الإصلاح سوف تجري ضمن نهج سياسة اقتصاد السوق الاجتماعي الذي يستند إلى إعطاء البعد الاجتماعي الدور الأكبر لذلك لا يمكن تحديد اتجاه الأثر المتوقع لسياسة الإصلاح بشكل مسبق .

2 – نموذج قياسي لتحديد المتغيرات المؤثرة في معدلات البطالة:

2-1 صياغة النموذج:

تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد، لدراسة العلاقة الإرتباطية بين معدل البطالة والعوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة فيه، كونه الأكثر ملائمة تبعاً لنوع المتغيرات المستخدمة. تم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى لحل هذا النموذج والتي تعد الأفضل من الناحية الاقتصادية والإحصائية والقياسية لحل هذا النموذج. وقد تم استخدام برنامج SPSS لأغراض التحليل والدراسة. وفيما يلي الصيغة الرياضية أو النموذج الرياضي والتي تعبر عن العلاقة بين المتغيرات:

$$\log Y = a_0 + \sum a_i x_i + D_1 + D_2 + e_i$$

حيث

logY : لوغاريتم معدل البطالة

D1: متغير وهمي يمثل سياسة الانفتاح الاقتصادي، حيث يأخذ قيمة الواحد الصحيح خلال فترة الانفتاح الاقتصادي وهي خلال 1991-2008 والصفر فيما عدا ذلك أي خلال 1980-1990.

D2: سياسة الإصلاح الاقتصادي وهي أيضا من المتغيرات الصورية وتأخذ القيمة واحد الصحيح خلال فترة الإصلاح خلال 2001-2008 والصفر خلال بقية الفترة أي خلال 1980-2000.

Xi: يمثل عدد من المتغيرات مثل متغير متغير الاستثمارات الخاصة ومتغير الاستثمارات العامة ، ومتغير الأجور الحقيقية ومتغير معدل النمو للأجور وكذلك السكان ومعدل نموهم وحصة افرد من الناتج المحلي الإجمالي.....الخ.

e : هو متغير عشوائي يعبر عن البواقي له وسط حسابي يساوي الصفر وتباين ثابت.

ما نود الإشارة إليه هنا بأننا استبعدنا متحول سياسة الدولة اتجاه التوظيف على اعتبار أن متحول سياسة الإصلاح الاقتصادي ومتحول سياسة الانفتاح يمكن أن يعكسا أثر هذا المتحول.

2-2 نتائج تقدير النموذج:

من خلال البرنامج الإحصائي SPSS ، وباستخدام أسلوب الانحدار التدريجي (.Stepwise Reg) وهو يقوم على مبدأ إضافة أو إسقاط بعض المتغيرات تدريجياً بهدف الوصول في النهاية إلى توليفة المتغيرات التفسيرية الأكثر فعالية وتأثيرا ً في المتحول التابع . ووفقاً للنتائج، فقد تم التوصل إلى عدة نماذج ويمكن عرض أفضل نموذجين أساسين هما:

- **النموذج الأول:**

حيث يأخذ نموذج الانحدار الشكل التالي:

$$\log Y_1 = 1.78_{(0.28)} + 0.033X_{1_{(0.006)}} + 0.586\ D_{1_{(0.66)}}$$

حيث كانت $R^2 = 0.90$

$\lg Y_1$: لوغاريتم معدل البطالة

و X_1 : حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

D_1 : سياسة الانفتاح الاقتصادي

يوضح النموذج أن هناك علاقة طردية بين سياسة الانفتاح الاقتصادي وبين معدل البطالة، وهو ما تبينه الإشارة الموجبة، وحيث ترتب على هذه السياسة ارتفاع في معدلات البطالة، حيث يلاحظ أن معدلات البطالة أخذت في الارتفاع بشكل ملحوظ منذ التسعينات وهو ما يوضحه الشكل البياني رقم (1). حيث نلاحظ الزيادة التدريجية في معدلات البطالة بدءاً من العام 1990 وهو بداية انطلاق مرحلة الانفتاح الاقتصادي مع صدور قانون الاستثمار رقم/ 10/ ويمكن أن يعزى ذلك إلى ازدياد دور القطاع الخاص في الاقتصاد وتراجع دور القطاع العام الذي كان يستوعب قسماً كبيراً من القوة العاملة نتيجة لتطبيق سياسات التوظيف والاستيعاب والالتزام الوظيفي الذي بدأت الحكومة في التخلي عنه تدريجيا.

أما أثر متحول حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كان ضعيفاً وعلى عكس ما هو متوقع فان زيادته أدت إلى زيادة البطالة. ويمكن تفسير ذلك بأن مصدر الدخل القومي يتركز في الصناعات الاستخراجية مثل النفط التي لا تحتاج إلى كثافة في القوى العاملة على عكس الصناعة التحويلية.

ويتضح من خلال هذا النموذج بأن القدرة التفسيرية لمتغيراته مرتفعة حيث بلغ معامل التحديد 0.90 أي أن حوالي 90% من التغيرات في معدل البطالة خلال الفترة المدروسة ترجع إلى التغيرات في المتغيرات التي ذكرت سابقا وهي سياسة الانفتاح الاقتصادي و حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

و رغم أنه تم استبعاد بعض المتغيرات إلا أن ذلك لا يعني أن هذه المتغيرات غير مهمة على الإطلاق في التأثير في معدل البطالة إلا أن ظهورها مع مجموعة المتغيرات ذات التأثير المعنوي في معدل البطالة أظهر ضعف أهميتها في تفسير هذه الظاهرة.

- النموذج الثاني:

هناك نموذج أخر مقترح لتمثيل هذه العلاقة يتمثل في إدخال متحول سياسة الإصلاح الاقتصادي في المعادلة ويمكن أن يأخذ الشكل التالي:

$$\log Y_2 = 1.45_{(0.298)} + 0.026X_{1(.006)} + 0.55D_{1(0.063)} + 0.191D_{2(0.086)}$$

حيث :

$\lg Y_2$: لوغاريتم معدل البطالة

X_1 : حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

D_1 : سياسة الانفتاح الاقتصادي(متغير وهمي يأخذ القيمة صفر من 1980-1990 والقيمة واحد فيما عدا ذلك)

D_2 : سياسة الإصلاح الاقتصادي(متغير وهمي يأخذ القيمة صفر من 1980-2001 والقيمة واحد فيما عدا ذلك)

كانت قيمة معامل التحديد الذي يقيس جودة التقدير المعتمد هي $R^2 = 0.87$ ، هذا يعني بأن حوالي 87% من التغيرات في معدل البطالة خلال الفترة المدروسة ترجع إلى التغيرات في المتحولات التي ذكرت سابقاً وهي سياسة الانفتاح الإصلاح الاقتصادي وحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

نلاحظ من خلال النموذج، بأن الانفتاح الاقتصادي قد ساهم في زيادة مشكلة البطالة بشكل واضح مما يعزز المقولة بأن قانون الاستثمار لم يجذب استثمارات إلا لفترة محددة . وبعد ذلك أصبحت الاستثمارات تتجه إلى قطاعات محددة مثل البنوك والتأمين التي تحتاج إلى مؤهلات خاصة مما دفع هذه القطاعات إلى جلب العمالة من الدول المجاورة .

أما متحول الاصلاح الاقتصادي فإن اثره كان سلبياً في مشكلة البطالة ولكن بشكل أخف من متحول الانفتاح أي زاد أيضاً من مشكلة البطالة وهذا الاثر لم يظهر من خلال إعادة هيكلة شركات القطاع العام وإنما من خلال إيقاف دور الدولة في التوظيف. وبالنظر إلى واقع البطالة في سورية يلاحظ بأن سياسة التوظيف موجهة إلى المهندسين الذين هم في طبيعة الحال لا يعانون من مشكلة بطالة مقارنة مع الفئات الأخرى. أما الاستثمار في القطاع الخاص فإننا نلاحظ أن اغلب الاستثمارات تمت في قطاع المصارف والتأمين والقطاعات ذات التكنولوجية العالية التي لا تعطي فرص عمل كثيرة أو تقدم شي لهؤلاء العاطلين الذي لا يملكون هذه المهارات كما وجدنا في الدراسة النظرية لأن أغلبهم من ذوي التعليم الأساسي والأمي والملم.

أما أثر متحول حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كان ضعيفاً فهو لم يتجاوز 0.026 فهو يعكس أثر متحولين هي السكان و الناتج المحلي الإجمالي.

بالعودة إلى فرضيات البحث نلاحظ بأن الفرضية الأولى لم تتحقق وبأن النمو السكاني لم يترك اثر على معدل البطالة ويمكن إرجاع ذلك إلى سببين هما: السبب الأول وهو كون النمو السكاني لا يؤثر بشكل فوري في مشكلة

البطالة وإنما بعد فترة من الزمن حتى تدخل هذه الزيادة في السكان سوق العمل، أما السبب الثاني هو عدم الدقة الرقم المصرح عنه في البطالة[3].

فيما يتعلق بالفرضيات الأخرى فإن النتائج تشير إلى عكس ما هو متوقع كما تم تفسيره في شرح نتائج النموذج.

الاستنتاجات والتوصيات:

من خلال هذا البحث يمكن صياغة بعض النتائج والتوصيات على الشكل التالي:

1. توجد عدة تعريفات للبطالة وعدة طرق لتحديد المتعطل عن العمل وهذا ما يؤثر في عملية حساب البطالة. ونتيجة اعتماد سورية على تعريف منظمة العمل الدولية في حساب معدل البطالة أدى إلى حذف شريحة كبيرة من المتعطلين (فئة المحبطين وهم اللذين لا يبحثون عن عمل نتيجة احباطهم) وإضافتهم إلى خارج قوة العمل. بناءً على ما سبق فإننا نقترح بأن يعتمد المكتب المركزي للإحصاء على معيارين في حساب البطالة:
   - المعيار الأول: الاستمرار في تطبيق المعيار الحالي، المنبثق من معيار منظمة العمل الدولية، من أجل المقارنات الدولية.
   - المعيار الثاني: أخذ البعد المحلي في تعريف البطالة بأن يتم توسع المعيار الخاص في حساب المتعطل عن العمل بحيث تعاد الشريحة المستبعدة من الحساب نتيجة مؤشر منظمة العمل الدولية إلى المتعطلين عن العمل. يكون الهدف من هذا المعيار المساعدة في وضع خطط التنمية المستقبلية والبرامج الرامية إلى تشجيع التشغيل والحد من مشكلة البطالة.
2. يمكن أن تأخذ البطالة في سورية عدة أشكال من أهمها البطالة الاحتكاكية نتيجة نقص البيانات في سوق العمل والبطالة الهيكلية نتيجة التغيرات في أنماط الطلب وعدم توافق المهارات المطلوبة والمعروضة فيها. وهذا الأمر ناتج عن عدم توافق بين مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل وخصوصاً التعليم الفني والتدريبي. هذه النتيجة تتطلب من الحكومة دراسة متطلبات سوق العمل والاحتياجات المستقبلية له والنظر في النظام التعليمي بحيث تجعله يتوافق مع متطلبات هذا السوق المتجددة.
3. زيادة من هم في سن العمل وتناقص نسبة من هم أقل من 15 سنة، ومن المحتمل أن تزداد مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي في المستقبل، نتيجة توفر الخدمات التي تسهل عملها خارج المنزل. هذا النتيجة تحمل الحكومة على إيجاد خطط وبرامج ترمي إلى توفير فرص عمل مناسبة معينة قد يعجز عن توفيرها القطاع الخاص.
4. يجب على الحكومة العمل على تسهيل الإجراءات وتنشيط بيئة الأعمال من تعزيز دور القطاع الخاص بشكل عام، أي يجب أن يتم التركيز على سياسات سوق العمل الفعال كما تركز على توفير الوظائف في الشركات الصغيرة التي تتطلب رأس مال استثماري محدود وأن تستفيد هذه الشركات من إجراءات تسجيل مبسطة ولديها

[3] - هناك دراسة قامت بها هيئة تخطيط الدولة من تحديد مقياس للبطالة توصل من خلالها بان هناك قسم كبير من المتعطلين تم استبعادهم من مجموعة المتعطلين ولذلك لعدم بحثهم عن عمل وعند سؤالهم عن السبب كانت الإجابة أم عدم قناعتهم بجدوى البحث أو بأنهم لا يملكون مؤهلات لذلك حذفت هذه الفئة من المحبطين من مجموعة العاطلين مما أدى إلى انخفاض معدلات البطالة المصرح عنها من قبل المكتب المركزي للإحصاء (هيئة تخطيط الدولة،2007) .

قدرة جيدة على توفير الوظائف الأمر الذي يدفع إلى وجوب تسهيل الحصول على التراخيص بتكاليف رمزية وقروض ميسرة لفترة محدودة.

5. يظهر النموذج الرياضي بان أهم العوامل المؤثرة في معدل البطالة هي حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وسياسة الانفتاح الاقتصادي وسياسة الإصلاح الاقتصادي وأن العلاقة طردية بين هذه المتغيرات ومعدل البطالة. لذلك يجب تحفيز القطاع الخاص من أجل الإقدام على التوظيف بشكل جدي.
6. يظهر النموذج الثاني بأن معدل نمو الاستثمار في القطاع الخاص لا يؤثر في معدل البطالة وتم استبعاده من النموذج. وبالتالي يجب دراسة الاستثمارات الخاصة وتقديم الحوافز حتى تتجه إلى الاستثمارات ذات الكثافة العالية من الأيدي العاملة.
7. تركت سياسة الانفتاح الاقتصادي وسياسة الإصلاح الاقتصادي أثراً سلبياً على مشكلة البطالة في سورية حسب النموذج الرياضي الذي تم تطويره. أي أن الآثار الاجتماعية لسياسة الإصلاح الاقتصادي بدأت نتيجة انتهاج سياسة توقيف التوظيف عن طريق القطاع العام وبالتالي يجب على الدولة تأمين شبكة حماية اجتماعية قوية قبل ترك عوامل السوق تعمل وفق آلياتها.

المراجع:

1. الأشقر، احمد وآخرين *" تطور واقع سوق العمل والتشغيل وآفاقه المستقبلية في الجمهورية العربية السورية"* . المكتب المركزي للإحصاء و المعهد الدولي للدراسات التطبيقية، 2006، 45.
2. سيد محمد، عبد المقصود ، *"بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية، القضايا والمعوقات الحاكمة"* سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 174– معهد التخطيط القومي– القاهرة، 2003، 47 –68.
3. الشيخ حسين، صطوف، *البطالة في سورية"*، المكتب المركزي للإحصاء– بحث غير منشور–68,2006.
4. عبد القادر، عبد القادر محمد *"نحو مفهوم علمي للبطالة مع التطبيق على مصر"*، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، مجلد 27– العدد الأول–جامعة الإسكندرية–، 1990، 190-210.
5. علي عبد الوهاب نجا *"مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها* "– الدار الجامعية – الإسكندرية ، جمهورية مصر العربية – عام ، 2005، 503.
6. النعيمي، قاسم وآخرين . *"دراسة الطلب على القوى العاملة في الجمهورية العربية السورية"* – المكتب المركز للإحصاء، دمشق، المعهد الدولي للدراسات التطبيقية، المملكة النرويجية– دمشق، 2006، 55.
7. رونالد، اهرنبرج. روبرت ، سميث . *اقتصاديات العمل"*، ترجمة بشر طاهر– دار المريخ. الرياض 1994، 622.
8. وديع ، م ع ؛ و الصانع ، ن ج *التعليم وسوق العمل في الأقطار العربية*، المعهد العربي للتخطيط الكويت، الطبعة الثانية 2004، 290.
9. مكتب التشغيل والبطالة في البلدان العربية – *التحدي والمواجهة*– تقرير الأمين العام لمنظمة العمل العربية – 23 شباط /فبراير 1 آذار / مارس،2008، 198.
10. المكتب المركزي للإحصاء والمعهد النرويجي "مسح البطالة لعام 2003 في الجمهورية العربية السورية". منشورات المكتب المركزي للإحصاء عام،2007، 170.
11. المكتب المركزي للإحصاء، مسح القوى العاملة لعدة أعوام.

12. المكتب المركزي للإحصاء، مخرجات مسح الطلب على القوة العاملة، 2005.
13. المكتب المركزي للإحصاء التعداد العام للسكان عام 1994 وعام 2004.
14. هيئة تخطيط الدولة، التقرير الوطني للتنمية البشرية في سورية،2005، 209.
15. هيئة تخطيط الدولة، الخطة الخمسية العاشرة في سورية، 932،2006.
16. هيئة تخطيط الدولة، طرق قياس البطالة في سورية، مذكرة داخلية غير منشورة،2007، 20.
17. مجموعات الإحصائية أعوام (1981) (1992) (2000) (2003) (2005) (2006) (2008).
18. BLANCHARD, O.; GALI. J. *A new Keynesian model with unemployment*. Working paper research, n° 92، National Bank of Belgium, Brussels October 2006, 57.
19. DAVIS. J.; OSSOWAKI. R;57 RICHARDSON. T. *Fiscal and macroeconomic impact of Privatization*. Occasional paper 194- IMF, Washington DC ,2000, 40.
20. EHRENBERG, R. G.; SMITH, R. S. '*Modern Labor Economics: theory and public policy*' person higher education Ltd , 2008, 672.
21. El LAITHY, H.; ABU ISMAIL, K. *Poverty in Syria: 1996-2004*. Diagnosis and pro-poor policy considerations, Damascus: UNDP 2005,146.
22. FREEMAN, R. B. *labor markets and Institutions in Economic Development*, The American Economic Review, Vol 83,1993,403-408.
23. FREIMAN, M. P. *An econometric model Of unemployment Insurance tax receipts*. A CBO Technical Analysis Paper, Congress of the United States, Congressional Budget Office, Washington, D.C.1977, 390.
24. HENDRY, D.F.; NILSEN, B. *Econometric Modeling: A Likelihood Approach*. Princeton: Princeton University Press, 2007, 378.
25. KABBANI, N.; KAMEL, N. *Youth Exclusion in Syria: Social, Economic and Institutional Dimensions*,The Middle East Youth Initiative, working paper, No 4, Wolfen Sohn center for Development DUBAI school of Government, 2007, 30.
26. KOOROS, K. S. *In Search of a General Unemployment Model*. International Research Journal of Finance and Economics, Issue 4 © EuroJournals Publishing, Inc. 2006,195-212.
27. HUSSMANNS, R.; MEHRAN, F.; VEMA, V. *Surveys of economically active population, employment, unemployment and underemployment: An ILO manual on concepts and methods*. Geneva: ILO,1990, 368.
28. McCONNELL, C.; BRUE, S.; MACPHERSON, D. *Contemporary Labor Economics.* Mc-Graw Hill, New York, 2003, 640.
29. OVENSEN, G. *An asset index for the Syrian 2003 Unemployment Surve"*, F◌AFO paper 2006,01, Oslo , FAFO. 2006, 30.
30. SHABAN, R. A.; ASSAAD, R., Al-QUDSI, S. *The challenge of unemployment in the Arab Region*, International Labor Review, Geneva, Vol 134, Issu 1 , 1995, 65-82.
31. SINCLAIR, P.j.n. *Unemployment* : Economic theory and evidence. Basil Blakwell India, 1987, 400.
32. TURNHAM, D. *Employment Development : A new Review of Evidence,* journul of development economic vol47,issue 2,1995,497-502.
33. ZAMAN, C. *Quantifying the excess supply of labor in the Syrian economy .CASE*, Warsaw Arcades BMB, Utrecht.2007,11.

34. IMF , *Syrian Arab Republic: 2006 Article IV Consultation* – Staff report; and Public Information Notice on the Executive Board Discussion. Washington DC: IMF Country Report ,No 6/294, 2006, 58.
35. International Labor Organization *World labour report,* ILO , Geneva, 1995, 105.
36. OVENSEN, G. and SLETTEN, P. *The Syrian Labour Market Findings from the 2003 Unemployment Survey*, FAFO-report, 2007, 170.
37. The World Bank. *Trends Developing Economies-1996.* W.B Washington D.C, report no16022, 1996, 596.

الملحق

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	0.828	0.686	0.672	0.23511

2	0.935	0.874	0.863	0.15211
3	0.947	0.897	0.883	0.14067

a. Predictors: (Constant), سياسة الانفتاح

b. Predictors: (Constant), سياسة الانفتاح , GDPPERCQ

c. Predictors: (Constant), سياسة الانفتاح, GDPPERCQ, سياسة الإصلاح

ANOVA

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2.893	1	2.893	52.327	0.000
	Residual	1.327	24	0.055		
	Total	4.219	25			
2	Regression	3.687	2	1.844	79.677	0.000
	Residual	0.532	23	0.023		
	Total	4.219	25			
3	Regression	3.784	3	1.261	63.744	0.000
	Residual	0.435	22	0.020		
	Total	4.219	25			

a. Predictors: (Constant), سياسة الانفتاح

b. Predictors: (Constant), سياسة الانفتاح, GDPPERCQ

c. Predictors: (Constant), سياسة الانفتاح, GDPPERCQ, سياسة الإصلاح

d. Dependent Variable: LOGUM

Coefficients(a)

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.441	0.078		18.381	0.000
	سياسة الانفتاح	0.701	0.097	0.828	7.234	0.000
2	(Constant)	0.178	0.281		1.633	0.033
	سياسة الانفتاح	0.586	0.066	0.692	8.925	0.000
	حصة الفرد من الناتج	0.033	0.006	0.455	5.860	0.000
3	(Constant)	0.145	0.298		1.486	0.032
	سياسة الانفتاح	0.553	0.063	0.653	8.838	0.000
	حصة الفرد من الناتج	0.026	0.006	0.364	4.408	0.000
	سياسة الإصلاح	0.191	0.086	0.187	2.212	0.038
a. Dependent Variable: LOGUM						